



The Path of the Internal Public Debt and its Potential to Influence the Money Supply Iraq Case Study for the Period (2016-2020)

Alyaa Kadhim Ayal¹ Nazar Kadhem Al-Khikani² Aliya Jassam Mohammed³

(1) Al-Furat Al-Awsat Technical University, Musayyib Technical Institute, alyaaalsaedee@gmail.com

(2) Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics, Nazar919@yahoo.com

(3) Al-Furat Al-Awsat Technical University / Musayyib Technical Institute, aliyaalmamoory@gmail.com

^a Corresponding Author Email: alyaaalsaedee@gmail.com

مسار الدين العام الداخلي وإمكانياته على التأثير في عرض النقد

العراق حالة دراسية للمدة (2020-2016)

(1) علياء كاظم عيال (2) نزار كاظم الخيكاني (3) علياء جسام محمد

(1) جامعة الفرات الأوسط التقنية، المعهد التقني المسيب / alyaaalsaedee@gmail.com

(2) جامعة القادسية / كلية الإدارة و الاقتصاد / Nazar919@yahoo.com

(3) جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب / aliyaalmamoory@gmail.com

Received: 27/10 /2022

Accepted: 10 / 1/2023

Published:

31/3/2023

Abstract

This research focuses on the effects of the internal public debt, whether direct or indirect, in Iraq, and in view of the rentierism that characterizes the Iraqi economy, and in financial crises, especially when prices drop, it remains interested in its budgets to finance the increasing public spending through the internal public debt, The greater the size of that debt, the greater the public spending, and the role of the internal public debt in the money supply in Iraq comes through the government financing the public budget deficit through some internal public debt instruments, especially bonds and treasury transfers. The researchers reached the existence of such a relationship in Iraq, but it was in a state of fluctuation, due to the presence of other variables that prevent it, and to achieve the goals sought by the researchers, the research included three sections, the first focused on a review of the most important concepts for the research variables, and the second was about analyzing Those variables, and in the last section included an analysis of the relationship between the internal debt instruments and the money supply in Iraq for the period (2016-2020).

Keywords: internal public debt , money supply, general budget.

الخلاصة

يركز هذا البحث على الآثار التي يتركها الدين العام الداخلي سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة على عرض النقد في العراق، ونظراً للربعية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي، فإنه وفي الأزمات المالية لاسيما عند انخفاض أسعار النفط فإنه يبقى مهتماً في موازناته لتمويل الإنفاق العام المتزايد من خلال الدين العام الداخلي، وكلما ازداد حجم ذلك الدين ازداد الإنفاق العام، ويتأتى دور الدين العام الداخلي في عرض النقد في العراق من خلال قيام الحكومة بتمويل عجز الموازنة العامة بوساطة بعض أدوات الدين العام الداخلي لاسيما السندات وحوالات الخزينة، فكلما ازدادت قيم تلك الأدوات، ازداد عرض النقد، وقد توصل البحث إلى وجود مثل هذه العلاقة في العراق إلا أنها كانت في حالة تقلب؛ لوجود متغيرات أخرى تحول دون تحقيق ذلك، ولتحقيق الأهداف التي يسعى إليها الباحثين، فقد تضمن البحث ثلاثة مباحث، تركز الأول على استعراض لأهم مفاهيم متغيرات البحث، وتضمن الثاني مكونات الموازنة العامة والدين الداخلي، واقتصر الثالث على الدين العام الداخلي وإمكانياته في التأثير على عرض النقد في العراق للمدة (2016-2020).

الكلمات المفتاحية: الدين العام الداخلي، عرض النقد، الموازنة العامة

المقدمة

تشير دراسة [1] إلى أنّ الدين يمثل سيف ذو حدين، فإذا ما استخدم بحكمة و اعتدال فيساعد على تحسن الرفاهية، و بالعكس في حالة استخدامه بإفراط فالنتائج تكون سلبية سواء للحكومة أم للأفراد والشركات... الخ، إذ يوفر الدين الداخلي للحكومة السيولة الكافية، كما تبين دراسة [2] أن الدولة تعتمد على الكثير من المصادر لتمويل العجز المالي، و من ضمن هذه المصادر الدين الداخلي وبيع حوالات الخزينة، و السندات الفيدرالية قصيرة الأجل و غير ذلك، مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة؛ نتيجة انخفاض عرض النقد و بالتالي مزاحمة الاستثمار الخاص. كما تلاحظ دراسة [3]: إلى أن ازدياد الدين الداخلي يؤدي إلى نتائج سلبية، إذ إن عدم القدرة على سداد الدين يؤدي إلى توليد دين آخر جديد بأسعار فائدة مرتفعة يقابلها عرض نقد منخفض.

لذلك يُعد الدين العام الداخلي من المتغيرات المهمة و التي تساعد على إمكانية التأثير في عرض النقد، إذ تلجأ الحكومة لتمويل عجز الموازنة من خلال أدوات الدين الداخلي و بالأخص السندات و حوالات الخزينة ناهيك عن الأدوات الأخرى، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات مقابلة في العرض النقدي، فكلما ترتفع قيم أدوات الدين تؤدي إلى ارتفاع عرض النقد، لكن هذه العلاقة تكون متقلبة و غير واضحة في العراق بسبب وجود متغيرات أخرى تؤثر على عدم تحقيق تلك العلاقة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة مدى إمكانية الدين العام الداخلي في التأثير على عرض النقد؛ كونه يمثل أحد المصادر المهمة لتمويل عجز الموازنة، إذ توجد علاقة بين قيم أدوات الدين الداخلي و المتمثلة بالسندات و حوالات الخزينة فضلا عن الأدوات الأخرى مع عرض النقد.

مشكلة البحث:

يعد الدين العام الداخلي من الأدوات المهمة التي تستخدمها السياسة المالية بقصد التأثير في عرض النقد، كونه يمثل المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، و في ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل

إن مشكلة ارتفاع حجم الدين الداخلي تؤثر بشكل مباشر على عرض النقد؛ كونه يمثل أداة من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد.

فرضية البحث:

يفترض البحث وجود علاقة تأثير بين الدين الداخلي وعرض النقد، إلا أنها في حالة تقلب بسبب وجود متغيرات أخرى.

أهداف البحث:

يقوم البحث على تحقيق عدة أهداف تتمثل بالآتي:

- 1- عرض اطار نظري الى (الدين الداخلي، عرض النقد، الموازنة العامة).
- 2- تحليل مسار الدين العام الداخلي لمعرفة طبيعة العلاقة، و التأثير في عرض النقد في العراق.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لتوضيح الجانب النظري المفاهيمي، أما لغرض تحليل البيانات فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي.

المبحث الأول- الإطار النظري

أولاً- الدين الداخلي: المفهوم والمصادر

يقصد بالدين الداخلي هي القروض التي تقوم الدولة بإصدارها في أقاليمها، ويقوم المواطنون أو من يقيمون على أقاليم الدولة بصفة عامة بالاكتتاب في قروضها و عادة ما يكتتب في هذه القروض بالعملة المحلية، فالطابع الداخلي للقروض العامة يتحدد بمكان اصدار القرض فإذا تم اصدار القرض في السوق المحلية فأن الدين يكون داخليا و حتى لو أكتتب فيه بعض الاجانب. [4] كذلك يمثل الدين الداخلي المصدر الرئيس لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة و أداة من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد القومي، وهو بذلك يُعد ظاهرة اقتصادية توجد في جميع الدول. و تتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة إذ إنها تضع الشروط المختلفة للقرض، وتبين المزايا الممنوحة للمقترض وكيفية السداد، و كذلك فان قدرة الدولة على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من قدرتها على الاقتراض من الخارج اذ انها لا تستطيع أن تملّي شروطها على دولة أخرى، أو على المدخرين خارج حدود أقاليمها، و لكن تعمل على اغرائهم بالمزايا العديدة، أما في الداخل فتعمل الدولة على نجاح قروضها باستغلالها لكافة الاعتبارات السياسية و الاجتماعية، فتثير في نفوس المواطنين روح الوطنية والواجب الوطني لتدفعهم الى الاكتتاب. [5] فضلاً عن إن الدين الداخلي لا يترتب عليه اقتطاع من ثروة الأقليم، إذ إن ما تحصل عليه الدولة من أموال المكتتبين يعاد توزيعه بوساطة النفقات العامة، فالقرض يؤدي إلى تعديل في توزيع و استخدام الدخل و تعديل في الهيكل الاجتماعي. ويتحدد مدى نفعه أو العبء المترتب عليه بالمقارنة بين استخدام المقرضين لأموالهم وكيفية استخدام الدولة لهذه الاموال. [6]

ثانياً- مصادر الدين الداخلي:

هناك ثلاثة مصادر للدين الداخلي وهي كالآتي: [7]

- 1- الاقتراض من البنك المركزي:- هذا التمويل بالعجز ليس له تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض القروض في مكان آخر حتى يقوم بتوسيع القروض الحكومية، ومن هنا يقال إن الاقتراض من البنك المركزي ليس له أثر توسعي في الطلب الكلي.

2- الاقتراض من البنوك التجارية:- لن يكون لهذا التمويل اثر في الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات فائضة، أما إذا لم يكن لديها احتياطات فيكون ذلك على حساب القطاع الخاص، و هذا يخلق أثر المزامحة؛ فيخلق ضغوطا تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي. و بدلاً من الحد من القروض للقطاع الخاص تلجأ هذه البنوك إلى البنك المركزي لمساعدتها و النتيجة تشبه الحال التي تحصل فيها الحكومة على هذه القروض من البنك المركزي مباشرة.

3- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:- يكون لهذا الدين أثراً انكماشياً في الطلب الكلي، و ينطبق هذا الشكل من الديون على الدول النامية التي تكون فيها الموارد المالية لدى القطاع الخاص غير المصرفي محدودة.

ثالثاً:- عرض النقد:

يعد من العوامل الأساسية للسياسة النقدية والتي لها دوراً أساسياً في التأثير على المتغيرات الاقتصادية. [8] فيتحدد نمط السياسة النقدية بتحديد نمط معاملة الدولة لعرض النقد فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية عن طريق زيادة أو تخفيض عرض النقد. [9] ويُعدّ مقياس النقود بالمعنى الواسع (MS2) من المتغيرات النقدية الهامة الذي يعطي الصورة الأوسع لدور النقود في النشاط الاقتصادي. [10] ويعرف عادة بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية، ويتخذ عادة الرمز (M2) في الاحصائيات النقدية الدولية، وهو مفهوم أوسع نسبياً من المفهوم الأول إذ يتناول في تحديده لعرض النقد إجمالي وسائل الدفع (M1) مضافاً إليها الودائع الزمنية الآجلة و ودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية. [11] و يعرف عرض النقد على إنه إجمالي القوة الشرائية لدى الأفراد و المؤسسات المختلفة خلال فترة زمنية معينة. [12] وكلما توسعنا في تعريف النقود نضم إليها عناصراً أخرى من الثروة المالية لقطاع الأعمال و العوائل يتضمنها جانب المطلوبات في الميزانيات العمومية للمصارف و مؤسسات مالية أخرى. [13]

رابعاً:- العوامل المؤثرة في عرض النقد: [14]

- 1- العملة في التداول أو الاحتياطي النقدي في الجهاز المصرفي.
- 2- عادات الجمهور والرغبة بالاحتفاظ بالنقود كعملة في التداول أو نقود ودائع.
- 3- نسبة الاحتياطي النقدي التي يجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف لتغطية ودائع الجمهور، ولمواجهة السحوبات المفاجئة ولتأمين سيولة الجهاز المصرفي.

خامساً:- الموازنة العامة:

تُعرف الموازنة العامة على إنها الوثيقة التي تمثل البرنامج المالي لخطة عمل الحكومة خلال سنة مقبلة و تتضمن تقديرات لكل من النفقات الحكومية، ومصادر التمويل تحقيقاً لأهداف محددة على أن تعتمد من قبل السلطة التشريعية. [15] يحصل عجز الموازنة عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة للدولة أي أن الإيرادات تعجز عن تغطية النفقات. [16] و من ثم يُعد عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية تحدث على مستوى الدول المختلفة عندما يزداد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة و هو ناتج عن سوء التخطيط أو التقدير الحكومي أي إنه فائض في النفقات على الإيرادات [17] فالموازنة العامة هي خطة مالية تضعها الدولة تتضمن الإيرادات و النفقات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتجاز من قبل السلطة التشريعية قبل تنفيذها، و تعكس الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية التي تتبناها الدولة. [18] فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الضرائب و الإيرادات الأخرى فإن الحكومة تواجه عجز في الموازنة يستوجب التمويل. وقد يمول هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب، أو الاقتراض من الأفراد أو البنوك التجارية أو من البنك المركزي. فالحكومة تقترض عن

طريق إصدار سندات الخزنة العامة. واعتماداً على طريقة التمويل فأن عرض النقود قد يتغير. [19] وتقوم الحكومة بتمويل العجز من خلال الدين الداخلي بوسيلتين وهما كالاتي. [20]

1- بيع الأوراق المالية الحكومية إلى الجمهور، وإن هذا الإجراء لن يترتب عليه تغيير في عرض النقود.

2- إصدار سندات يقوم البنك المركزي بشرائها من خلال السوق الثانوية للأوراق المالية. وهذا يعني تمويل العجز بإصدار نقدي جديد.

المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة والدين الداخلي.

من الجدول (1) يتضح إن الموازنة الاتحادية في العام (2016) سجلت عجزاً مالياً مقداره (-12.7) ترليون دينار مشكلاً ما نسبته (6.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أما الإيرادات العامة فانخفضت بنسبة (-18.1%) عن العام الماضي (2015) لتشكل نسبة (27.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية؛ و يعود سبب ذلك العجز المالي إلى انخفاض أسعار النفط و التي انعكست على انخفاض الإيرادات العامة، فيما سجلت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة (-4.7%) قياساً في العام السابق و شكلت نسبة (34.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ونتيجة لذلك ارتفع الدين العام الداخلي لعام (2016) بنسبة (24.1%) عن العام السابق أي بمقدار (15.2) ترليون ليلغ (47.4) ترليون دينار مقابل (32.1) ترليون دينار عام (2015) وكان سبب ذلك الارتفاع في الدين الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية من خلال إصدار الحوالات المتمثلة ب(حوالات وزارة المالية عبر المزاد، حوالات وزارة المالية خارج المزاد، القروض، السندات، اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي)، بينما سجلت الموازنة العامة في العام (2017) فائضاً مالياً مقداره (1.8) ترليون دينار ليشكل نسبة (1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ ارتفعت الإيرادات العامة الفعلية بنسبة (42.1%) عن العام السابق لتشكل ما نسبته (34.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية؛ و يرجع سبب ذلك إلى التعافي و التحسن في أسعار النفط كما ارتفع الإنفاق العام بنسبة (12.6%) قياساً بالعام السابق ليشكل نسبة (33.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و استمر الارتفاع في الإيرادات العامة الفعلية للعام (2018) وبنسبة (37.8%) قياساً بالعام السابق وبنسبة (42.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وكذلك ارتفع الإنفاق العام الفعلي بنسبة (7.1%) و بنسبة (32.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وفي العام (2019) ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة (1%) لتشكل (40.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط، وارتفع الإنفاق العام بنسبة (38.1%) ليشكل (42.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قياساً بالعام السابق، إذ سجل الدين العام الداخلي في العام نفسه انخفاضاً بمقدار (34.91) ترليون دينار عراقي ليلغ (38.33) ترليون دينار مقابل (41.82) ترليون دينار للعام السابق و بنسبة (-8.3%)؛ و يعود سبب ذلك الانخفاض في حجم الدين العام الداخلي إلى حصول تسديدات من قبل وزارة المالية، إذ تم تسديد الحوالات المصدرة و المستحقة السداد للعام (2019) عبر استخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD) و التي بلغت (550.1) مليار دينار عراقي في العام (2018). كذلك تم تسديد جزء من رصيد حوالات الخزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) البالغ (39.37) ترليون دينار عراقي في العام (2018) ليصبح (38.3) ترليون دينار في العام (2019)، فضلاً عن انخفاض رصيد الدين القائم للحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي وبنسبة (-5.4%) ليلغ (14.13) ترليون دينار نهاية العام (2019) مقابل (14.93) ترليون دينار نهاية العام (2018). أما فقرة القروض فشهدت انخفاضاً هي الأخرى خلال العام (2019) و بنسبة (-8.6%)، في حين بلغ مجموع مبالغ

السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين) للعام (2019) (19.21) ترليون دينار عراقي، وانخفض رصيد الدين المتبقي بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي بنسبة (-10.2%) ليبلغ (17.56) ترليون دينار عراقي في العام (2019) مقابل (19.56) ترليون دينار عراقي في العام (2018) بعد تسديد (الدفعة الأولى) منه إذ تمت موافقة البنك المركزي على تسديد مبلغ الفوائد عن الدين القديم لعام (2015) على دفعتين متساويتين في عامي (2018 و 2019). بينما تراجعت الإيرادات العامة الفعلية في العام (2020) لتسجل انخفاضا وبنسبة (-41.2%) قياسا بالعام السابق وبنسبة (31.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فضلاً عن انخفاض الإنفاق العام الفعلي وبنسبة (-31.9%) قياسا بالعام السابق (2019) ليشكل نسبة (38.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. و نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة فقد ارتفع رصيد الدين العام الداخلي في العام (2020) وبنسبة (67.6%) عن العام السابق و بمقدار (25.91) ترليون دينار ليبلغ (64.25) ترليون دينار عراقي مقابل (38.33) ترليون دينار للعام (2019)؛ ويعزى سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط مما دفع الحكومة الى اللجوء للدين الداخلي، لتقليص فجوة عجز الموازنة العامة للدولة بموجب قانوني الاقتراض لعام (2020)، كما شكل رصيد الدين العام الداخلي نسبة (32.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ففيما يخص حوالات وزارة المالية خارج المزداد، فلم يتغير رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) في العام (2020) و بالمقابل ارتفع رصيد الدين القائم للحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي العراقي، و بنسبة (186.4%) قياسا بالعام السابق (2019) ليبلغ (40.45) ترليون دينار في العام (2020) مقابل (14.13) ترليون دينار للعام (2019). بينما ارتفعت القروض خلال العام (2020)، و بنسبة (54.5%)؛ ويعود سبب ذلك لتمويل عجز الموازنة للعام نفسه، و التي بلغت (6017) مليار دينار عراقي، وانخفضت مبالغ السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين) وبنسبة (-0.2%) عام (2020) لتبلغ (19.17) ترليون دينار مقابل (19.21) ترليون دينار للعام (2019)، كما انخفض رصيد الدين المتبقي بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي العراقي و بنسبة (-11.4%) ليبلغ (15.56) ترليون دينار عراقي في العام (2020) مقابل (17.56) ترليون دينار عراقي في العام (2019). والشكل (1) يبين الموازنة العامة، الدين الداخلي في العراق للمدة (2016-2020).

الجدول (1)

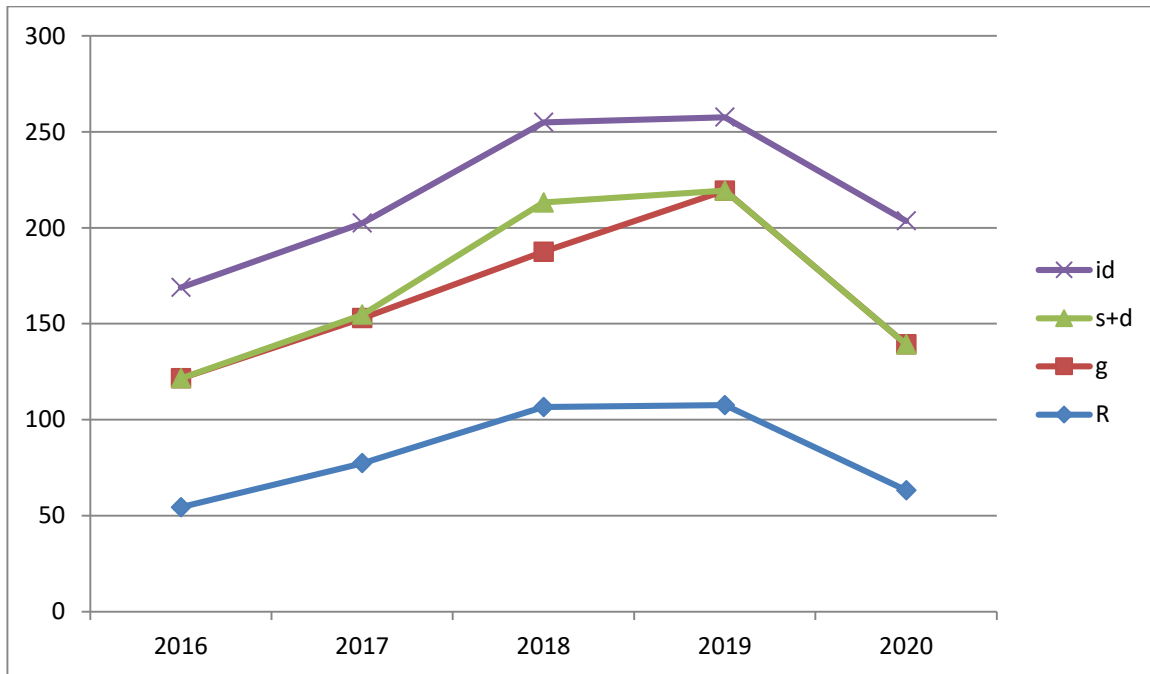
الموازنة العامة و الدين الداخلي في العراق للمدة (2016-2020) (ترليون دينار)

السنة	الايادات الفعلية (R)	معدل النمو % (2)	النفقات الفعلية (g)	معدل النمو % (4)	الفائض أو العجز (s+d)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (6)	نسبة 6/1	نسبة 6/3	نسبة 6/5	الدين الداخلي (ID)	نسبة 6/10
(1)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
2016	54.41	18.1	67.07	75.5	-12.66	203.9	26.7	32.9	6.2	47.42	23.3
2017	77.34	42.1	75.49	12.6	1.85	226.0	34.2	33.4	1	47.68	21.1
2018	106.57	37.8	80.88	7.1	25.69	254.8	41.8	31.7	10.1	41.82	16.4
2019	107.57	1	111.72	38.1	-4.15	277.9	38.7	40.2	1.5	38.33	13.8
2020	63.21	41.2-	76.08	31.9-	-12.87	198.8	31.8	38.3	6.5	64.25	32.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

الشكل (1)

الموازنة العامة و الدين الداخلي في العراق للمدة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

أولاً- الدين العام الداخلي وإمكانياته في التأثير على عرض النقد في العراق للمدة (2016-2020):

من الجدول (2) يتضح تأثير الدين العام الداخلي (ID) على عرض النقد (M2) إذ نجد حجم الدين العام الداخلي في العام (2016) هو (47.4) ترليون دينار ليشكل ما نسبته (23.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية جاء ذلك الارتفاع بحجم الدين، نتيجة للعجز في الموازنة للعام نفسه، ونتيجة لذلك قام البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة أو السندات العائدة إلى الحكومة من السوق الثانوية، فضلاً عن تشغيل (50%) من احتياطات المصارف التجارية المودعة لدى البنك. وفي المقابل ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (السيولة المحلية) في العام (2016) حيث بلغ (88.1) ترليون دينار، ليشكل نسبة (43.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، و يعود السبب لهذا الارتفاع في السيولة المحلية إلى الأثر التوسعي لصادفي الديون الحكومية إذ ارتفت الديون الحكومية بمبلغ (12375) مليار دينار نتيجة الدين العام الداخلي بقصد تلبية احتياجات الموازنة العامة عن طريق إصدار حوالات الخزينة، و السندات لتمويل جانب من العجز في الموازنة.

استمر حجم الدين العام الداخلي بالارتفاع للعام التالي (2017) و بنسبة قليلة إذ بلغ (47.68) ترليون دينار و كذلك ارتفع رصيد عرض النقد (M2) نهاية العام (2017) بنسبة (5.45%) ليصل إلى (92.9) ترليون دينار مقارنة بالعام السابق، إذ شكل نسبة (39.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. إلا إن هذه الزيادة في (M2) (السيولة المحلية) لم يكن بسبب الدين العام الداخلي فقط و لكن بسبب الزيادة في ارتفاع سعر النفط حيث بلغ (49.3) دولار للبرميل الواحد مقابل (36) دولار للعام السابق. و بذلك يتضح لنا إن الدين العام الداخلي لم يمارس لوحده التأثير على عرض النقد (M2) بل توجد عوامل أخرى تؤثر على (M2) كذلك.

واصل الدين العام الداخلي (ID) ارتفاعه للعام (2018) ليصل إلى (41.82) ترليون دينار بسبب استمرار العجز الحكومي و بالتالي تغطية ذلك العجز من خلال الدين الداخلي، و بالمقابل ارتفع عرض النقد (M2) للعام نفسه ليصل إلى (95.4) ترليون دينار. إلا إن هذا الارتفاع في (M2) جاء نتيجة ارتفاع معدل سعر برميل النفط ليبلغ (65.6) دولار للبرميل الواحد مقابل (49.3) دولار للعام السابق، وكذلك مارس الدين الحكومي أثراً انكماشياً على عرض النقد (M2) بسبب زيادة الودائع الحكومية مقابل انخفاض الدين الحكومي.

إلا إن الدين العام الداخلي في العام (2019) انخفض بمقدار (3491.4) مليار دينار ليلعب (38.33) ترليون دينار أي كان الانخفاض بنسبة (8.3%)؛ و السبب في ذلك هو تسديدات وزارة المالية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية نتيجة زيادة كمية الإنتاج من النفط الخام، و بالمقابل ارتفع عرض النقد (M2) إلى (103.4) ترليون دينار نتيجة زيادة الإيرادات النفطية مقابل انخفاض الدين العام الداخلي، و بالتالي فإن الدين العام الداخلي (ID) مارس تأثيراً عكسياً على عرض النقد (M2).

عاود الدين العام الداخلي إلى الارتفاع في العام (2020) و بنسبة (67.6%) عن العام السابق و بمقدار (25915.1) مليار دينار ليصل إلى (64.25) ترليون دينار؛ و يعزى ذلك الارتفاع في حجم الدين إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط مما دفع الحكومة إلى اللجوء للاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة العامة، وكان للعامل التوسعي في الدين العام الداخلي دور واضح في زيادة عرض النقد (M2) خلال العام (2020)، إذ سجل (M2)

ارتفاعاً بلغت نسبته (15.9%) عن العام السابق (2019) ليصل الى (119.9) ترليون دينار و بنسبة (60.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، و الشكل (2) يبين الدين الداخلي، عرض النقد في العراق للمدة (2016- 2020).

الجدول (2)

الدين الداخلي و عرض النقد في العراق للمدة (2016- 2020)

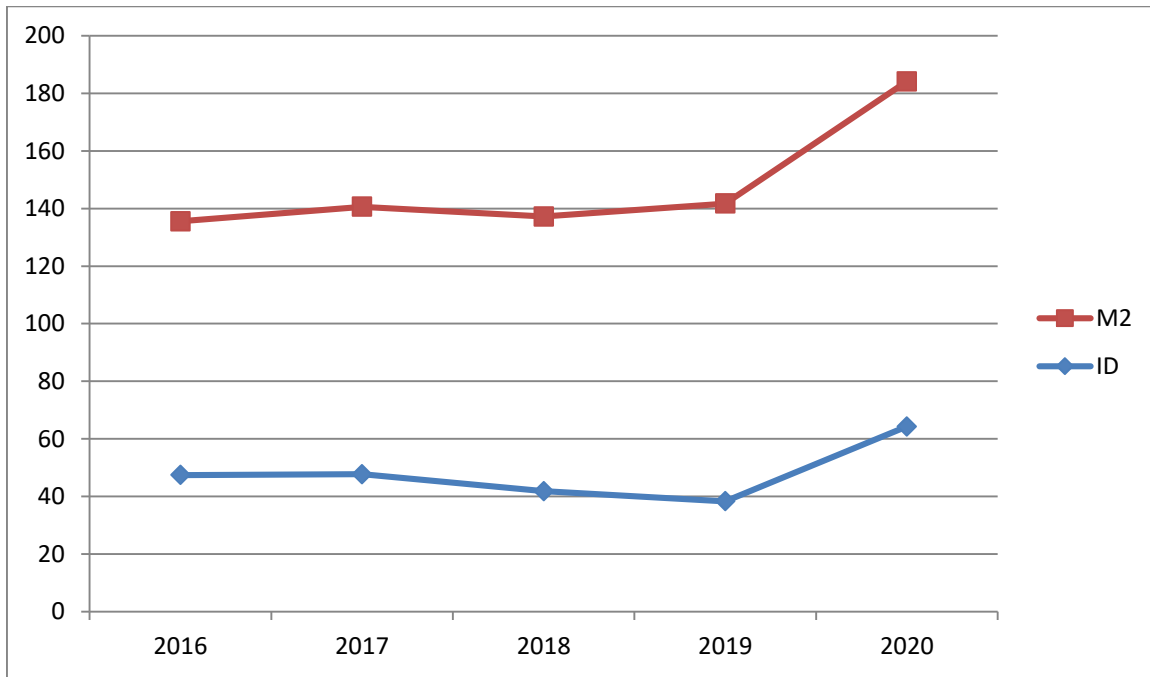
(ترليون دينار)

السنة	الدين الداخلي ID	معدل النمو (%)	عرض النقد M2	معدل النمو (%)
2016	47.42	-	88.1	-
2017	47.68	0.55	92.9	5.45
2018	41.82	-12.29	95.4	2.69
2019	38.33	-8.35	103.4	8.39
2020	64.25	67.6	119.9	15.96

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

الشكل (2)

الدين الداخلي و عرض النقد في العراق للمدة (2016- 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

الاستنتاجات:

- 1- يؤثر الدين الداخلي بشكل مباشر و غير مباشر على عرض النقد.
- 2- بما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، فإنه يلجأ دائماً و بالخصوص في أوقات الأزمات المالية و بسبب انخفاض أسعار النفط لتمويل عجز الموازنة من خلال الدين الداخلي.
- 3- ارتفاع قيم أدوات الدين العام تؤدي إلى زيادة عرض النقد، إلا أنه توجد متغيرات أخرى تحول دون ذلك.

التوصيات:

- 1- تقليل الاعتماد على الدين الداخلي، وتعويض ذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم على الأنشطة الاستثمارية ذات العائد المرتفع.
- 2- تنويع الصادرات و عدم الاعتماد على النفط؛ لكونه يمثل المصدر الأساس للإيرادات، مع تشجيع الأنشطة الزراعية و الصناعية و السياحية.
- 3- وضع خطط طويلة الأجل لغرض مواجهة أي خلل يحدث نتيجة زيادة الدين الداخلي، والذي من الممكن أن يؤثر على عرض النقد.

Conflict of interests;-

There are no conflicts of interest.

References

- 1- Cecchetti, Stephen G, Mohanty ,MS and Zampolli, Fabrizio, The real effects of dept, Working Papers NO352, bis.org, 20011.
- 2- Perveen, Asma & Munir, Kashif, Impact of Total , Internal and External Government Debt on Interest Rate in Pakistan, MPRA, No(83427), 2017.
- 3- Osuma, Godswill & Isibor, Areghan, Femi Tolulope, Abiola, Babajide, The Effect of Public Debt on Economic Growth in Nigeria: An Em Pirical Investigation, International Business Management, 2018.
- 4- السيد، عبد المولى، المالية العامة - دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978.
- 5- الخطيب، خالد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- 6- أبو مصطفى، محمد، دور و أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية - دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة 1999-2008، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
- 7- حجازي، محمد، المحاسبة الحكومية و الادارة المالية العامة، المكتبة الوطنية، الأردن، 1999.
- 8- KADHIM ,Alyaa, DHHAN, Waleed, Using Support Vector Regression Model to Study the Exchange Rate of the Iraqi Dinar, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Vol(22), Issue (3), (2020), p2.
- 9- مزنان، نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في إداء المصارف التجارية، عمان - الأردن 2008.
- 10 - عبيد، شرقي، أثر العمق النقدي على فعالية السياسة النقدية بالجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2021.
- 11 - شندي، أديب قاسم، سعر صرف الدينار العراقي و العوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2006.



- 12 - العنزي، فرج بن ناوي بن نجيب، أثر نمو عرض النقد على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، 2004.
- 13- علي، أحمد ابراهيم، الاقتصاد النقدي واقع ونظريات وسياسات، بغداد، 2021.
- 14- السيد علي، عبد المنعم، دراسات في النقود والنظرية النقدية، مطبعة العاني، بغداد، 1970.
- 15- إندراوس، عاطف وليم، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014.
- 16- عبد المطلب، عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 17- مرسي، منال جابر، العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة المصرية و معدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، 2021.
- 18- عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2015.
- 19- ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2012.
- 20- جوارثيني، جيمس و آخرون، الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 21- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.